



«لا» التي لنفي الجنس



وتسمّى لا التبرئة؛ لأنها تدلُّ على تبرئة الجنس من الخبر.

معناها وعملها:

عَمَلُ «إِنَّ» اجْعَلْ لـ«لا» في نَكْرَةٍ

مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً^(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمراد بها: «لا» التي قُصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله.

وإنما قلت: «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً؛ نحو: «لا رجلٌ قائماً»، فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز: «لا رجلٌ قائماً بل رجلان»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز: «لا رجلٌ قائمٌ بل رجلان».

وهي تعمل عمل «إِنَّ»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة - وهي التي لم تتكرر - نحو:

«لا غلامٌ رجلٌ قائمٌ»^(٢)، وبين المكررة؛ نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله»^(٣).

(١) عمل: مفعول به مقدّم لـ(اجعل)، إِنَّ (قصد لفظه): مضاف إليه، اجعل: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت، لـ(لا): جار ومجرور متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني لـ(اجعل)، التقدير: اجعل عمل (إن) كائناً لـ(لا)، مفردة: حال مقدم على صاحبه، وهو فاعل (جاءتك).
(٢) لا: النافية للجنس، غلام: اسمها منصوب؛ لأنه مضاف، رجل: مضاف إليه، قائم: خبرها مرفوع.
(٣) سيأتي إعرابها مفصلاً.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة^(١)، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة؛ كقولهم: «قضية ولا أبا حسن لها»، فالتقدير: ولا مُسمّى بهذا الاسم لها^(٢)، ويدل على أنه معاملاً معاملة النكرة وصفه بالنكرة؛ كقولك: «لا أبا حسنٍ حلاًّ لها».

ولا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما أُلغيت؛ كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(٣).

أحوال اسمها: فانصبَ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَةً

وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَهُ^(٤)

(١) لإعمالها ستة شروط: أربعة متعلقة بها؛ وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وألا يدخل عليها جار، وشرطان متعلقان بمعمولها؛ وما: كونهما نكرتين، وكون اسمها متصلاً بها. ويكون النفي نصّاً على الجنس إذا كان بمعنى الاستغراق، وذلك يكون بتضمن «لا» معنى «من» الاستغراقية، وهي مختصة بالنكرات.

(٢) أبو الحسن هو علي بن أبي طالب، وقائل الجملة في حقه هو عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ثم صار يضرب مثلاً للأمر المتعسر، وتأويل الشارح ليس سليماً؛ لكثرة المكنى بأبي الحسن، وإنما أولها النحاة بقولهم: قضية ولا فيصل لها، فكأن أبا الحسن صار اسم جنس رمز به إلى أصحاب الرأي الحاذق الذين يفصلون في الأمور العسيرة.

(٣) قال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ﴾^(٤٥) بَيَضَاءً لَذَّةً لِلشَّارِبِينَ^(٤٦) لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَوْنَ (الصافات: ٤٥-٤٧)، ﴿لَا﴾: نافية لا عمل لها، ﴿فِيهَا﴾: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، ﴿غَوْلٌ﴾: مبتدأ مؤخر. وقد أُلغيت لضعفها بالفصل بينها وبين اسمها، ووجب حينئذٍ تكرارها.

(٤) مضافاً: مفعول به (لا نصب)، مضارعه: معطوف على (مضافاً)، والهاء: مضاف إليه، بعد: ظرف زمان متعلق بـ(ادكر)، ذاك: ذا: اسم إشارة في محل جرٍّ بالإضافة، والكاف: للخطاب، الخبر:

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً ك: «لا

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» والثاني اجعلاً^(١)

مَرْفُوعاً، أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِباً^(٢)

لا يخلو اسم «لا» هذه من ثلاثة أحوال:

الحال الأول: أن يكون مضافاً؛ نحو «لا غُلامَ رَجُلٍ حاضِرٌ».

الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف؛ أي: مشابهاً له، والمراد به:

كل اسم له تعلقٌ بما بعده؛ إمّا بعمل نحو: «لا طالعاً جبلاً ظاهراً، ولا خيراً من

مفعول به مقدم ل(اذكر)، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت، رافعه: رافع: حال من الفاعل المستتر، والهاء: في محل جر بالإضافة.

(١) المفرد: أي ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، و(لا حول ولا قوة): سيأتي إعرابها مفصلاً، الثاني: مفعول به أول مقدم على عامله (اجعل)، اجعلاً: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف، والفاعل: أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً: حرف لا محل له من الإعراب.

(٢) مرفوعاً: مفعول ثانٍ ل(اجعلن)، أولاً (أي: الأول): مفعول به ل(رفعت)، لا: ناهية جازمة حذفت منها الفاء الرابطة للضرورة، تنصب: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في محل جزم ب(لا) الناهية، والفاعل: أنت، والجملة: في محل جزم جواب الشرط.

زيد رَاكِبٌ»، وإما بعطفٍ نحو: «لا ثلاثة وثلاثين عندنا»،
ويسمى المشبّه بالمضاف: مُطَوَّلًا ومَمْطُولًا؛ أي: ممدودًا.
وحكم المضاف والمشبّه به: النصب لفظاً كما مُثِّلَ^(١).

الحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مُشبّه
بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه: البناء على ما كان ينصب به؛
لتركبته مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ(خُمْسَةَ عَشَرَ)^(٢)،
ولكن محلّه النصب بـ«لا»؛ لأنه اسم لها.

فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة؛
نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»^(٣)، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما
كانا ينصبان به؛ وهو «الياء»؛ نحو: «لا مُسْلِمِينَ لك، ولا مُسْلِمِينَ لِرَيْدٍ»
فـ«مُسْلِمِينَ ومُسْلِمِينَ» مبنيان؛ لتركبهما مع «لا»؛ كما بني «رجل» لتركبه
معها^(٤).

(١) يكون اسم «لا» في هاتين الحالتين معرباً؛ وذلك لأن الإضافة عارضت معنى «من» الاستغرافية،
فأعرب، وحمل الشبيه بالمضاف على المضاف.

(٢) وقيل: بل بني لتضمنه معنى الحرف؛ وهو من «الاستغرافية»، فإن قولنا: «لا رجل في الدار» مبني
على سؤال ملفوظ أو مقدر، كأنه قيل: «هل من رجل في الدار؟» فأجيب بالنفي على سبيل
الاستغراق.

(٣) لا: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، حول: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، ولا: الواو:
حرف عطف، لا: زائدة لتوكيد النفي، قوة: معطوفة على (حول)، والخبر محذوف، والتقدير: لا
حول ولا قوة كائنات، (وستأتي وجوه إعراب أخرى)، إلا: أداة حصر، بالله: جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر.

(٤) يقال: اسم «لا» مبني على الياء في محل نصب.

وذهب الكوفيّون والزجاج إلى أن «رجل» في قولك: «لا رَجُلَ» معرب، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمَيْنِ، ومُسْلِمَيْنِ» معربان^(١).

وأما جمع المؤنث السالم؛ فقال قوم: مبني على ما كان ينصب به؛ وهو الكسر، فتقول: «لا مُسْلِمَاتٍ لكَ»؛ بكسر التاء، ومنه قوله:

١١٠- إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ

فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(٢)

(١) الرأي الأول - وهو بناء الاسم على ما ينصب به - هو رأي جمهور النحاة، وهو أدعى إلى طرد القاعدة.

(٢) البيت لسلامة بن جندل يأسف على فراق الشباب، الشَّيْب: جمع: أشيب.

المعنى: إن اللذة في الشباب الذي يعطي كل شيء معنى المجد، أما الشيخوخة فلا لذة فيها ولا متعة.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، الشباب: اسمه منصوب، الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل نصبٍ نعتٍ لـ(الشباب)، مجد: خبر مقدم، عواقبه: عواقب: مبتدأ مؤخر، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فيه: جار ومجرور متعلق بـ(نلد)، نلد: فعل مضارع، والفاعل: نحن، والجملة: في محل رفع خبر (عن)، ولا: الواو: عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إن)، لذات: اسمها مبني على الكسر في محل نصب، للشيب، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(لا).

الشاهد فيه: قوله: «ولا لذاتٍ»، فقد جاء اسم «لا» النافية للجنس جمع مؤنث سالماً، فبني على ما كان ينصب به؛ وهو الكسر، وأجازوا فيه البناء على الفتح في محل نصب، وورد البيت بالرويتين، وللنحاة في اسم «لا» إن كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب: =

١- البناء على الكسر في محل نصب، وهو أشهرها.

٢- البناء على الفتح في محل نصب.

٣- البناء على الكسر مع التنوين؛ باعتباره تنوين المقابلة لا تنوين التمكين، فلا يعارض البناء.

٤- جواز الوجهين: البناء على الكسر أو على الفتح، لا وجوب أحدهما.

وأجاز بعضهم الفتح؛ نحو: لا مسلمات لك.

العامل في الخبر:

وقول المصنف: «وبعدَ ذاكَ الخبر اذكر رافعَه» معناه: أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافع له: «لا» عند المصنّف وجماعة وعند سيبويه: الرفع له «لا» إن كان اسماً مضافاً أو مشبَّهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً؛ فاختلف في رافع الخبر:

فذهب سيبويه إلى أنّه ليس مرفوعاً بـ«لا»، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن مذهبه أنّ «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ«لا»، فتكون «لا» عاملة في الجزأين؛ كما عملت فيهما مع المضاف والمشبَّه به.



تكرار «لا»:

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذ أُتي بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة، وتكررت «لا»؛ نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ يجوز فيهما خمسة أوجه؛ وذلك لأن المعطوف عليه إمّا أن يبنى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

١ - فإن بني على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون «لا» الثانية عاملةً عمل «إن»؛ نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»^(١).

الثاني: النصب عطفًا على محلّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف^(٢)؛ نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»، ومنه قوله:

١١١- لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً

اتَّسَعَ الخِرْقُ على الرَّاقِعِ^(٣)

(١) «لا» الأولى والثانية عاملتان عمل «إن»، والاسم: مبني على الفتح في محل نصب، ولكل منهما خبر محذوف، وتعطف الواو جملة على جملة.

(٢) لا: زائدة لتوكيد النفي، والواو تعطف مفرداً على مفرد.

(٣) البيت لأنس بن مرداس السلمي. الخلة: الصداقة، الراقع: من يصلح موضع الفساد.

المعنى: لم يعد ينفع اليوم ما يشدنا من نسب أو صداقة، فقد تفاقم الأمر، فلا يرجى له صلاح.

الإعراب: لا: نافية للجنس، نسب: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، اليوم: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر (لا)، ولا: الواو: عاطفة، لا: زائدة لتوكيد النفي، خلة: معطوف على اسم «لا» باعتبار المحل، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وإعراب الشطر الثاني واضح.

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة»، فقد جاء المعطوف على اسم «لا» منصوباً باعتبار محل المعطوف عليه، وباعتبار «لا» الثانية زائدة غير عاملة.

الثالث: الرفع^(١)، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفاً على محلّ «لا» واسمها؛ لأنهم في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة^(٢).

الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليس»^(٣).

الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ: «لا» عمل فيه، وذلك نحو: «لا حول ولا قُوَّةُ إلا بالله»، ومنه قوله:

١١٢ - هَذَا لَعْمَرُكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

لا أُمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبُ^(٤)

(١) أي: الرفع في الثاني، والأول مفرد مبني على الفتح في محل نصب.

(٢) وتكون الواو عاطفة لمفرد، والخبر المحذوف - في رأي سيبويه - خبر للمبتدأ المكون من «لا» واسمها وما عطف عليه بالرفع، وفي رأي غيره الخبر المحذوف هو خبر (لا).
(٣) فيقدر للأولى خبر مرفوع، وللثانية خبر منصوب، وتعطف الجملة على الجملة بالواو.

(٤) نسب البيت لابن أحرر الكنايني، ولهمام بن مرة، ولضمرة بن ضمرة، ولغيرهم، ويقال بأن للشاعر أخواً كان أهله يؤثرونه عليه، فقال ما قال. والصغار: الذل.

المعنى: قسماً بحياتكم إن إثثار أخي عليّ هو المذلّة والهوان، وإن استمر هذا فلا أم لي ولا أب.
الإعراب: هذا: الهاء للتنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، لعمركم: اللام: ابتدائية، عمر: مبتدأ مرفوع، والكاف في محل جرّ بالإضافة، والميم: للجماعة، والخبر: محذوف وجوباً تقديره: قسمي، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب، الصغار: خبر المبتدأ، بعينه: الباء: حرف جرّ زائد، عينه: = توكيد لـ(الصغار) مجرور لفظاً مرفوع تقديرًا، وهو مضاف، والهاء: في محل جرّ بالإضافة، لا: نافية للجنس، أم: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، ولا أب: الواو حرف عطف، ولا أب: في إعرابها الوجوه الثلاثة التي أشار إليها الشارح.

٢- وإن نصب المعطوف عليه^(١) جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة، أعني: البناء، والرفع، والنصب^(٢)؛ نحو: «لا غُلامٌ رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةٌ».

٣- وإن رُفِعَ المعطوف عليه^(٣) جاز في الثاني وجهان:

الأول: البناء على الفتح؛ نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامٌ رَجُلٍ ولا امرأةٌ»، ومنه قوله:

١١٣ - فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوَا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ^(٤)

الشاهد فيه: قوله: «ولا أب»، فقد جاء مرفوعاً على واحد من الأوجه الثلاثة التي بسطها الشارح.

(١) لكونه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف مع كون الثاني مفرداً.

(٢) البناء: أي على الفتح في محل نصب باعتبار «لا» نافية للجنس تعمل عمل (إن)، والواو تعطف جملة على جملة، والرفع: باعتبار «لا» زائدة لتوكيد النفي، والمرفوع معطوف على محل (لا) مع اسمها، من عطف المفرد على المفرد، أو باعتبار «لا» عاملة عمل (ليس)، والواو تعطف جملة على جملة، والنصب: بالعطف على اسم «لا».

(٣) بإهمال «لا» الأولى وإعراب ما بعدها مبتدأ، أو بإعمالها عمل ليس.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في وصف الجنة، اللغو: الكلام الباطل، التأنيم: الرمي بالإثم.

المعنى: تلك الجنة لا يسمع المرء فيها إلا خيراً، فلا لغو فيها، ولا وقوع في الآثام، وما يشتهيها الإنسان أو يطلبه يجده حاضراً دائماً. =

= **الإعراب:** فلا: الفاء: بحسب ما قبلها، لا لغو: في إعرابها الوجهان اللذان أشرنا إليهما في الحاشية السابقة، ولا: الواو: حرف عطف، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إن)، تأنيم: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، فيها: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، والجملة معطوفة على الابتدائية السابقة لا محل لها من الإعراب، وما: الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، فاهوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، به: الباء: حرف جر متعلق ب(فاهوا)، والهاء: في محل جرّ بالباء، وهي العائد، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من

والثاني: الرفع نحو: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ»^(١).
ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم «لا»، و«لا» هنا ليست بناصبة، فيسقط النصب؛ ولهذا قال المصنّف: «وإن رفعت أولاً لا تنصباً».



نعت اسم «لا»:

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي

فافتح، أو انصب، أو ارفع تعدل^(٢)

إذا كان اسم «لا» مبنياً، ونعت بمفرد يليه -أي: لم يفصل بينه وبينه بفواصل - جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم «لا»^(٣)؛ نحو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

الثاني: النصب؛ مراعاةً لمحل اسم «لا»؛ نحو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفاً».

الإعراب، أبداً: ظرف زمان منصوب، متعلق ب(مقيم)، مقيم: خبر المبتدأ (ما)، والجملة معطوفة على الابتدائية أيضاً لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» برفع الأول وبناء المعطوف على الفتح، وفي الخبر: «فيها» تنازع؛ فيما أن يعطى للسابق ويضمّر ل(لا) مثله، وإما أن يعطى للثانية ويضمّر مثله خبراً ل(لا) التي بمعنى: (ليس)، أو للمبتدأ (لغو).

(١) بإلغاء الاثنتين أو بإعمالهما عمل (ليس).

(٢) مفرداً: مفعول به مقدم ل(افتح)، ونقدر للفعلين الآخرين مفعولين نظيره، نعتاً: بدل أو عطف بيان، فافتح: الفاء زائدة، افتح: فعل أمر، والفاعل: أنت، انصب: = فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت، ونون التوكيد: حرف لا محل لها من الإعراب، تعدل: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون، وكسر الحركة الروي، والفاعل: أنت.

(٣) أي: قبل دخول «لا»، فيصبح النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم تدخل «لا» لتركب معهما.

الثالث: الرفع، مراعاةً لمحل «لا» واسمها؛ لأنهم في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم؛ نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ».



وغير ما يلي وغير المفرد

لَا تَبْنِ، وانصبه، أو الرفع اقصد^(١)

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً ووليه النعت جازاً في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنه إذا لم يل النعت المنعوت المفرد، بل فصل بينهما بفصل؛ لم يجز بناء النعت، فلا تقول: «لا رجلَ فيها ظريف» ببناء (ظريف)، بل يتعين رفعه؛ نحو: «لا رجلَ فيها ظريفٌ»، أو نصبه؛ نحو: «لا رجلَ فيها ظريفاً».

وإنما سقط البناء على الفتح؛ لأنه إنما جاز عند عدم الفصل؛ لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب؛ كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد؛ نحو: «لا طالعاً جبلاً ظريفاً»^(٢).

ولا فرق - في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفرداً كما مثّل، أو غير مفرد.

(١) غير: مفعول به مقدم لقوله: (لَا تَبْنِ)، ما: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، وجملة (يلي) مع فاعلها المستتر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، غير: معطوفة على الأولى بالواو، تبني: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية بحذف حرف العلة، والفاعل: أنت.

(٢) أجزى البناء في الحالة السابقة باعتبار النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم دخلت عليهما «لا»، فعمل معاملته (خمس عشرة)، فإذا فصل بين النعت والمنعوت أو كان النعت مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؛ امتنع البناء لأن العرب لا يركبون أكثر من كلمتين.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبّه بالمضاف — تعيّن رفعه أو نصبه، فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل، وذلك نحو: «لا رجلَ صاحبٍ برٍّ فيها، ولا غلامَ رجلٍ فيها صاحبٍ برٍّ»^(١).

وحاصل ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً، ولم يفصل بينهما؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه؛ نحو: «لا رجلَ ظريفَ، وظريفًا، وظريفٌ»، وإن لم يكونا كذلك؛ تعيّن الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.



العطف دون تكرار «لا»:

وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكَمًا

لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى^(٢)

تقدّم أنّه إذا عُطِفَ على اسم «لا» نكرةً مفردة، وتكررت «لا»؛ يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح؛ نحو: «لا رجل ولا

(١) رجل: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، صاحب: نعت لرجل منصوب على المحل، أو مرفوع باعتباره نعتاً لـ (لا) مع اسمها وهما مبتدأ، وامتنع البناء على الفتح لأن النعت مضاف وليس مفرداً. وغلام: اسم «لا» منصوب لأنه مضاف، وفي إعراب: صاحب الوجهان السابقان، والجار والمجرور فيها متعلق بالخبر.

(٢) العطف: مبتدأ، خبره مجموع جملتي الشرط والجواب: إن لم تتكرر (لا) احكماً، واحكم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل: أنت، والجملة: في محل جزم جواب الشرط، وحذفت الفاء الرابطة للضرورة، ذي: صفة لـ (النعت) مجرورة بالياء؛ لأنها من الأسماء الستة، وجملة (انتمى) مع الفاعل المستتر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

امرأة، ولا امرأة، ولا امرأة»، وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب^(١)، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: «لا رجل وامرأة، وامرأة»، ولا يجوز البناء على الفتح، وحكى الأخفش: «لا رجل وامرأة»؛ بالبناء على الفتح، على تقدير تكرار «لا»، فكأنه قال: «لا رجل ولا امرأة»، ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، سواء تكررت «لا»؛ نحو: «لا رجل ولا غلام امرأة»، أو لم تتكرر؛ نحو: «لا رجل وغلام امرأة».

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة^(٢)، فإذا كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال؛ نحو: «لا رجل ولا يزيد فيها»، أو: «لا رجل ويزيد فيها»^(٣).



دخول همزة الاستفهام على «لا»:

وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ

مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ^(٤)

(١) النصب بالعطف على محل اسم (لا)، والرفع بالعطف على محل الاسم قبل دخول (لا).

(٢) أي: إذا كان صالحاً لعمل «لا» النافية للجنس.

(٣) لأن (زيد) لا يصلح لعمل «لا»؛ لأنه معرف بالعلمية، فيتعين رفعه بالعطف على محل «لا» مع اسمها.

(٤) أعط: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، لا (قصد لفظها): مفعول به، مع: ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من «لا»، ما: اسم موصول في محل نصب مفعول ثانٍ ل(أعط).

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: «ألا رجل قائم؟ وألا غلام رجل قائم؟ وألا طالعاً جبلاً ظاهراً؟»^(١)، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا، وفي كل ذلك تفصيل؛ وهو أنه إذا قُصد بالاستفهام التبويخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم - كما ذكر - من أنه يبقى عمله وجميع ما تقدم ذكره من أحكام: العطف، والصفة، وجواز الإلغاء.

فمثال التبويخ: قولك: «ألا رُجُوعٌ وقد شِيتَ؟» ومنه قوله:

١١٤ - أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَيْبَتُهُ

وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ^(٢)

(١) رجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، قائم: خبر، غلام: اسمها منصوب؛ لأنه مضاف، طالعاً: اسمها منصوب؛ لأنه شبيه بالمضاف، جبلاً: مفعول به، وفي الأمثلة كلها: الهمزة للاستفهام، و«لا» نافية للجنس تعمل عمل «إن».

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معين، ارعواء: كف؟ عن القبيح، ولّت: مضت، آذنت: أعلنت. **المعنى:** أما يكف عن القبيح ذلك الذي مضى شبابه وأنذره بشيبٍ يسلمه إلى الهرم والضعف؟ **الإعراب:** ألا: الهمزة: للاستفهام، لا: نافية للجنس، (وهما معاً دالان على التبويخ والزجر)، ارعواء: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، لمن: اللام: حرف جر متعلق بمحذوف خبر «لا»، من: اسم موصول في محل جرّ باللام، ولّت: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والتاء: للتأنيث، شيبته: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وآذنت: الواو: حرف عطف، آذنت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، يعود إلى (شيبته)، والجملة معطوف على الصلة لا محل لها من الإعراب، بمشيبي: جار ومجرور متعلق بـ(آذنت)، بعده:

ومثال الاستفهام عن النفي: قولك: «ألا رَجُلٌ قائم»، ومنه قوله:

١١٥- ألا اصطبار لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ

إذا أَلَقِي الذي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي؟^(١)

وإذا قصد بـ«ألا» التمني؛ فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنّف، ومذهب سيويوه أنّه يبقى لها

بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم ل(هرم)، والهاء في محل جرٍّ بالإضافة، هرم: مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جرٍّ صفة ل(مسيب).

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء...» حيث بقي لـ«لا» عمله مع دخول الهمزة الاستفهامية التي أفادت معها معنى التوبيخ.

(١) البيت لقيس بن الملوح الشهير بمجنون ليلى. والاصطبار: السلوان والاحتمال، الجلد: الصلابة. **المعنى:** إذا أصابني ما يصيب أمثالي -وهو الموت- فهل يذهب المصاب بصبر سلمى أم تتماسك وتتجلد أمامه؟

الإعراب: ألا: الهمزة: للاستفهام، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، اصطبار: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، لِسَلْمَى: اللام: حرف جر متعلق بمحذوف خبر (لا)، سلمى: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لاتصاله بألف التأنيث المقصورة، أم: حرف عطف، لها: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ل(جلد)، جلد: مبتدأ مؤخر، والجملة: معطوفة على الابتدائية السابقة لا محل لها من الإعراب، إذا: حرف متضمن معنى الشرط في محل نصب، متعلق بجواب الشرط المحذوف دل عليه ما قبله، أَلَقِي: فعل مضارع مرفوع للتجرد بالضمّة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: أنا، الذي: اسم موصول في محل نصب مفعول به ل(أَلَقِي)، والجملة: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، لَأَقَاه: لاقى: فعل ماض مبنيّ على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: في محل نصب مفعول به، أَمْثَالِي: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، والجملة: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اصطبار»، فقد أعمل «لا» النافية المسبوقة بجمزة الاستفهام، وهما باقيان على معناه ودالان على الاستفهام عن النفي؛ أي: أيتنفي صبر محبوبته أم تتجلد؟

عملُها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف والعطف بالرفع مراعاةً للابتداء،
ومن استعمالها للتمييز قولهم: «ألا ماء ماء باردًا»، وقول الشاعر:

١١٦- ألا عمر ولي مستطاع رجوعه

فِيرَأَب ما أثأت يدُ الغَفَلات؟^(١)

حذف الخبر:

وَشَاعَ في ذَا البابِ إسْقَاطُ الخَبَرِ

إذا المُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معين. ولي: مضى وأدبر، ويرأب: يصلح، أثأت: أفسدت.

المعنى: ليت ما تصرّم من العمر يعود؛ لأصلح فيه ما أفسدته يدُ الجهل والغفلة.

الإعراب: ألا: حرف تمّ، عمر: اسم (لا) مبنيّ على الفتح في محل نصب، وليس ل(لا) خبر، ولي: فعل ماض مبنيّ على الفتح المقدر للتعذر، والفاعل: هو، يعود إلى (العمر)، والجملة في محل نصب صفة ل(عمر)، مستطاع: خبر مقدم، رجوعه: رجوع مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، والجملة: في محل نصب صفة ثانية ل(عمر)، فِيرَأَب: الفاء سببية عاطفة، يرأب: فعل مضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (عمر)، ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به، أثأت: أثأى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، يد: فاعل مرفوع وهو مضاف، الغفلات: مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، وجملة (يرأب) مع (أن) المصدرية المضمرة في تأويل مرفوع معطوف على مصدر سابق؛ والتقدير: ألا يكون رجوع فرأب...

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» فقد جاءت «ألا» بمعنى التمني، وجعلها سيبويه بمنزلة (أتمنى)، فلا تحتاج إلى خبر، وبمنزلة (ليت)، فلا يعطف عليها مع محلها = بالرفع، وقال المازني والمبرد: تبقى عاملة في الاسم والخبر، وجعلا (عمر): اسمها، ومستطاع: خبرها، ورجوعه: نائب فاعل لاسم المفعول (مستطاع)، وقد يفهم هذا من كلام ابن مالك أيضاً.

إذا دلّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟»، فتقول: «لا رَجُلٌ»، وتحذف الخبر -وهو (قائم)- وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوزاً عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثّل، وظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ نحو أن يقال: «هل عندك رجل؟» أو هل في الدار رجل؟» فتقول: «لا رَجُلٌ».

فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجز حذفه عن الجميع؛ نحو قوله ﷺ: «لا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»^(٢)، وقول: الشاعر:

- ١١٧ - **ولا كريمٍ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ**^(٣)

(١) إسقاط: فاعل (شاع)، المراد: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة في محل جرّ بالإضافة، وجملة (ظهر) مع الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إذا ظهر المراد شاع إسقاط الخبر.

(٢) ليس المراد بالغيرة هنا الهيجان وانفعال النفس، بل لازم ذلك، وهو مقت من يتعدى الحدود، ويقبل على فعل المنكرات، فليس أشد من الله مقتاً لمن يفعل المحرمات.

(٣) نسب البيت لحاتم الطائي، وقيل: لرجل من بني النبيت اجتمع مع حاتم والنابعة عند امرأة يخطبونها، فأثرت حاتماً ودوهمما، فقال أبياتاً يفتخر فيها، منها هذا البيت: وصدرة: (إذا اللقاح غدت ملقىً أصرتّها)؛ **واللقاح**: جمع لقوح؛ وهي الناقة الحلوب، **والأصرة**: جمع صرار؛ وهو خيط يشد به ضرع الناقة؛ لئلا يرضعها ولدها، المصبوح: من يُسقى لبن الصباح.

المعنى: هلا سألت عن مآثري حين تشتد الأيام وتلقى أصيرةً النياق لجفاف ضروعها، ولا يجد أولاد الكرام ما اعتادوه من اللبن في الصباح؟

الإعراب: إذا: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف، **اللقاح**: سم لفعل ناقص محذوف يفسره المذكور، والخبر محذوف يدلّ عليه المذكور، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقىً أصرتّها، غدت: غدا: فعل ماض ناقص، بمعنى: صار، مبنيّ على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، واسم (غدا)

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مع سقوطه ظهر»، واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذف؛ كما تقدّم.

ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى (اللقاح)، ملقًى: خبرها منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، أصرتها: أصرة: نائب فاعل لاسم المفعول (ملقًى) مرفوع، و(ها): في محل جرّ بالإضافة، ولا: الواو: حرف عطف، لا: نافية للجنس تعمل عمل «إنّ»، كريم: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، من الولدان: جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لـ(كريم)، مصبوح: خبر (لا) مرفوع. جملة (غدت اللقاح ملقى أصرتها): في محل جر بإضافة الظرف «إذا» إليها، وجملة (غدت) الثانية مع معموليها، تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجملة (لا) مع معموليها: معطوفة على جملة الشرط في محل جرّ.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم مصبوح»، فقد ذكر خبر «لا»؛ لأنه ليس من قرينة تدل عليه لو حُذف.

أَسْئَلَةٌ وَمَنَاقِشَةٌ

- ١- متى تعمل (لا) النافية عمل (إنَّ)؟ وما معناها حينئذ؟ ومن الفرق بينها وبين العاملة عمل (ليس)؟ مثَّل لما تقول.
- ٢- اذكر بالتفصيل شروط عملها، وبَيِّن كيف عملت في مثل: (قضيةٌ ولا أبا حسن لها)؟ وما تأويل ذلك؟ وضَّح إجابتك بالأمثلة.
- ٣- قال النحاة: (يُبنى اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفرداً)، فما المراد بالمفرد؟ وعلامَ يبنى؟ اذكر ذلك بالتفصيل.
- ٤- ما المواضع التي ينصب فيها اسم (لا) النافية للجنس؟ مثَّل لما تقول.
- ٥- ما العامل في خبرها؟ اذكر الآراء في ذلك، ورجح ما تراه.
- ٦- ما حكم تابع اسم (لا) هذه (نعتاً أو معطوفاً أو بدلاً)؟ مثَّل لما تقول.
- ٧- متى تهمَل (لا) ويتعين تكرارها؟ مثَّل.
- ٨- ما حكم (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام؟ مثَّل.
- ٩- متى يحذف خبر (لا)؟ وما حكم هذا الحذف؟ مثَّل.



تمريعات

- ١- ما أوجه الإعراب الجائزة في (لا حول ولا قوة إلا بالله)؟ وجّه ما تقول.
- ٢- بيّن معنى (لا) النافية في المثالين الآتين:
(أ) لا طالب في الفصل. (ب) لا طالب في الفصل.
وأعرب كلاً منهما.
- ٣- بيّن معمولي (لا) النافية للجنس ونوع الاسم وإعرابه فيما يلي:
«لا صادقاً في القول مذموم، لا مؤذياً جاره محبوب، «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، لا كتاب عليم يُذم، لا كاذبٍ ناجون، ولا كاذبات محمودات، لا بنين ولا أموال تغني من عذاب الله».
- ٤- بيّن ما يجوز في المعطوف في قولك: (لا مال ولا ولد يغنين من الله شيئاً)، مكثفياً بضبطه الممكن.
- ٥- ما الفرق في المعنى والإعراب بين: (ألا ماءً ماءً بارداً) وبين (ألا رجوع وقد شبت)؟
- ٦- هات جملاً مفيدة تتضمن ما يلي مع الضبط بالشكل:
(١) اسم (لا) النافية للجنس جمع مذكر سالم.
(٢) خبر (لا) النافية للجنس جملة اسمية.
(٣) اسم (لا) نكرة وقد عُطف عليه مثله مع عدم تكرار (لا).
(٤) معطوف على اسم (لا) النكرة يكون مضافاً دون تكرار (لا).
- ٧- كوّن جملتين مفيدتين مع ضبط الوصف بكل شكل ممكن وتوجيهه:
الأولى: يكون فيها اسم (لا) موصوفاً بوصف متصل به.

الثانية: يكون اسم (لا) موصوفاً بوصف منفصل عنه.

٨- علّل لماذا أهملت (لا) فيما يلي:

لا في الدار رجل، لا محمد مقيم ولا عمر، لا رجل قائماً بل رجالان.

٩- بيّن موضع الاستشهاد بالآتي:

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١).

﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾^(٢).

ألا عُمَرُ وليّ مستطاع رجوعه.

«لا أحد أغير من الله عز وجل».

١٠- أعرب قول المتنبي الآتي، وبيّن ما يجوز في كلمة (مأل) من أعراب:

لا خيلَ عندك تهديها ولا مألٌ فليُسعدِ النطقُ إن لم يُسعد



(١) آية ٦٢ سورة يونس.

(٢) آية ٥٠ سورة الشعراء.